

PA-UfM



AP-UpM

PARLIAMENTARY ASSEMBLY- UNION FOR THE
MEDITERRANEAN

ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE – UNION POUR LA
MÉDITERRANÉE

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

2016 .4 .15

مشروع توصية

بشأن الاتحاد من أجل المتوسط: الحصيلة والآفاق

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

توصية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاتحاد من أجل المتوسط: الحصيلة والآفاق

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

1. ترى أنه من الضروري، بعد مرور ثماني سنوات على إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (UpM)، الشروع في التفكير بشأن حصيلته وآفاقه المستقبلية، لاسيما في ضوء ما تشهده المنطقة من متغيرات وتحولات سياسية وإقليمية في منطقة الأورو-متوسط منذ أوائل عام 2011، وذلك استجابة لتطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية؛
2. وتشير في هذا السياق إلى الجهود التي بذلتها الدولة التونسية للتصدي ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، وتدعو شركاء الاتحاد من أجل المتوسط إلى تجديد التزامهم ومواصلة العمل على توطيد الديمقراطية، من خلال استئناف وتكثيف الحوار السياسي وتعزيز التعاون الاقتصادي؛
3. وتدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى دعم تشكيل حكومة وحدة وفاق وطني في ليبيا، بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة، وتقديم المساعدة من أجل التغلب على التحديات وتذليل العقبات التي تواجهها الدولة الليبية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات جديدة، ترسيخ دولة القانون، تحسين وضع حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة؛
4. وتعرب عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في مصر، وتدعو السلطات المصرية إلى احترام التزاماتها الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وبشكل بارز حرية التعبير والتجمع والتعددية السياسية؛
5. وترى أنه من الضروري، في إطار تعزيز التعاون السياسي في المنطقة، دعم جهود الأمم المتحدة الرامية لإيجاد حل سريع وشامل للأزمة السورية والعمل على إعادة الإعمار بالشراكة مع الجهات الدولية المساندة للمبادرات وإحياء عملية السلام؛
6. وتعترف بالجهود الذي تم بذله من قبل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط فيما يتعلق باستقبال واستضافة اللاجئين السوريين والعراقيين والليبيين، وفي هذا الصدد، تدعو إلى تكثيف الجهود الجماعية والدولية خاصة بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي، بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛
7. وتدعو بشكل خاص جميع الأطراف المعنية بالأمر، فيما يلي خارطة الطريق المقدمة من قبل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في شهر أبريل 2016، إلى أن يتساءلوا بشأن تنفيذ الأهداف الثلاثة الرئيسية التي تم إسنادها إلى الاتحاد من أجل المتوسط خلال الإعلان المشترك (النقطة 14) والذي تم اعتماده في قمة باريس في 13 يوليو/ تموز 2008، وهي: (1) تعزيز العلاقات السياسية الأورو-متوسطية، (2) تقاسم أفضل للمسؤوليات من خلال حوكمة جديدة (نائب الرئيس والأمانة)، (3) ضرورة جعل هذه العلاقات أكثر واقعية ووضوحاً من خلال مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية؛
8. وتلاحظ، فيما يتعلق بالجانب السياسي، أن الاجتماعات الوزارية القطاعية قد حلت محل القمم التي كان ينبغي أن تتعد كل عامين فيما بين رؤساء الدول والحكومات كما نص على ذلك إعلان باريس، حيث أن هذه الاجتماعات غير قادرة حتى على توفير إطار استراتيجي للاتحاد من أجل المتوسط وعلى وجه الخصوص تقديم برنامج عمل له لمدة سنتين كما كان مقرراً في الأصل؛ وتُعبّر عن امتنانها بانعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، تحت الرئاسة المشتركة للممثلة السامية ونائب الرئيس السيدة موغريني والسيد جودة الوزير الأردني للشؤون الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يأذن بإحياء سياسة الاتحاد من أجل المتوسط وتطويعها تأطيراً أفضل من قبل الدول الأعضاء؛
9. وتُقر، فيما يخص حوكمة الاتحاد من أجل المتوسط، بأن الانتقال إلى رئاسة مشتركة "شمالية" من قبل الاتحاد الأوروبي منذ عام 2012 قد غيرت الطابع الحكومي الدولي الإقليمي للمشروع، حيث لم يرافق هذا التغيير المؤسسي تفكيراً استراتيجياً أو مزيداً من التنسيق بين أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة

الجوار الأوروبية (PEV)؛ ومع ذلك، ترحب بالدور المركزي الذي لعبته هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) والمفوضية الأوروبية من أجل إعداد وتنسيق ومتابعة الاجتماعات الوزارية للاتحاد وبالتعاون مع الدول الأعضاء للاتحاد من أجل المتوسط وتمويل أمانتها، حيث يجدر تسليط الضوء هنا على العمل الذي تم إنجازه والعديد من المبادرات الرامية إلى منح الاتحاد من أجل المتوسط ثقلاً منذ عام 2010؛

10. وتعرب عن مخاوفها بشأن الهدف الثالث الذي تم إسناده إلى الاتحاد من أجل المتوسط والمتعلق بتنفيذ البرامج الإقليمية ودون الإقليمية، ولاسيما فيما يتعلق (1) بمدى التقدم الذي أحرزه 41 مشروعاً الذي تمت الموافقة عليه من طرف الاتحاد من أجل المتوسط حتى الآن، وانعدام الشفافية ومركزية الإحصاءات فيما يخص الالتزامات المالية الفعلية للمنظمات والمؤسسات المنفذة لتلك المشاريع والمدفوعات التي تم تسديدها من أجل تنفيذ هذه المشاريع، (2) ومتابعة عملية الموافقة على مشاريع جديدة بمعزل عن التقدم الذي تم تحقيقه في المشاريع المعتمدة سابقاً، التي بلغت تكاليفها الإجمالية بالفعل 5 مليار يورو، وذلك مع مخاطر تخطي القدرات التمويلية القائمة فعلاً في المنطقة، وتجاوز القدرات البشرية والتقنية معاً لدى الأمانة، (3) والطابع الإقليمي ودون الإقليمي الفعلي لهذه المشاريع وتكاملها الفعال مع المشاريع الثنائية الممولة عن طريق سياسة الجوار الأوروبية ومن قبل الدول الأعضاء؛

11. وتؤيد اقتراح خارطة الطريق ("خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط") فيما يخص تنشيط التعاون السياسي (1) من خلال توسيع أنشطة الأمانة في مجال الحوار بين الثقافات والتنقل والهجرة ومكافحة الإرهاب (2) ومن خلال الربط بشكل أوسع نطاقاً بين قضايا الأمن والتنمية، بما في ذلك إعطاء الأولوية للتنمية البشرية وتشغيل الشباب، حيث ترحب اللجنة بأن يكون ذلك من بين الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للأمانة؛

12. بيد أنها تتساءل حول كيفية توسيع نطاق أنشطة الأمانة في هذه المجالات الجديدة وترغب في أن تحدد أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل واضح الدور والقيمة المضافة التي سوف ستضطلع بها إزاء المؤسسات (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي...)، وهياكل الحوار والتنسيق (5 + 5، ومؤسسة أنا ليند...) والمشاريع القائمة؛

13. وتدعو الأمانة إلى أن تواصل دعم تطوير المنصات الإقليمية التي تهم المجتمع المدني، والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير من خلال السماح بمشاركة المكونات الأكثر نشاطاً من المجتمع الأوروبي-متوسطي، في إضفاء الطابع الديمقراطي على مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط، ولاسيما فيما يخص الأولويات الجديدة المحددة في خارطة الطريق والتي تتضمن الحوار بين الثقافات والتنقل والهجرة؛

14. وتشجع بقوة اقتراح الأمانة لتحسين حوكمة الاتحاد من أجل المتوسط من خلال عقد "المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط" سنوياً في برشلونة، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بحيث يتم الجمع بين اجتماع وزراء الشؤون الخارجية، وقمة مشتركة بين المؤسسات ومنتدى لمطوري المشاريع والمؤسسات الفاعلة في المنطقة (1) لإعطاء الاتحاد من أجل المتوسط توجيهات سياسية متطابقة مع التطورات الحالية، (2) ولتحسين التنسيق بين جميع الجهات المعنية، (3) وتقييم التقدم المحرز بشكل أفضل.

15. تذكر الرئاسة المشتركة بأهمية القمم الدورية لرؤساء الدول والحكومات، على النحو المنصوص عليه بالأساس في إعلان باريس، لتحديد رؤية استراتيجية أوسع والدفع إلى الأمام بالأنشطة المستقبلية والمبادرات السياسية للاتحاد من أجل المتوسط؛

16. وتدعو، في سياق هذه الحوكمة التي تم تجديدها، (1) كلا من هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، والمفوضية الأوروبية والأمانة العامة إلى التنسيق بشكل أفضل بين أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط وتلك الممولة من قبل سياسة الجوار الأوروبية، بحيث توفر المراجعة التي تجري حالياً فرصة مثالية في النهاية لإجراء هذا التوضيح، ولاسيما من خلال إشراك الاتحاد من أجل المتوسط في صياغة القرارات والسياسات التي تؤثر على المنطقة الأوروبي-متوسطية. (2) الأمانة إلى ضمان المشاركة في الاجتماعات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط الهيئة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) المعنية، (3) الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى العمل من أجل التنسيق بشكل أفضل بين أنشطة الجمعية وأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث ينبغي أن يحضر الرئيسان المشتركين بشكل منتظم الجلسات العامة ومؤتمرات القمة بين رؤساء برلمانات الاتحاد من أجل المتوسط؛

17. توصي الرئاسة المشتركة وهيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، والمفوضية الأوروبية والأمانة بتحريك إدارة حافظة مشروعات الاتحاد من أجل المتوسط (1) من خلال الشروع في مراجعة 41 مشروعا معتمدا من أجل معرفة مدى تقدمها، سواء من جهة تأمين التمويل، أو التنفيذ العملي أو المدفوعات التي تم تسديدها بالفعل إلى المستفيدين النهائيين، (2) ومن خلال رصد نتائج هذه المراجعة التي قامت بها بعثات المراقبة على أرض الواقع (والتي يمكن أن تشارك فيها اللجان المختصة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط) ومن خلال وضع لوحة مراقبة تسمح بالمتابعة المركزية والمنتظمة للبيانات التي تمت مراجعتها، (3) ومن خلال تقديم تقرير سنوي إلى "المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط" حول إدارة المشاريع المعتمدة، (4) ومن خلال مراجعة منتظمة لمكونات هذه الحافظة، الشيء الذي يمكن أن يتحقق بشكل خاص من خلال تكييف ميزانية المشاريع مع القدرة التمويلية الحالية، وإذا لزم الأمر، عن طريق اتباع سياسة النقشف المالية أو إغلاق المشاريع التي لم يتم تنفيذها بعد مرور فترة قياسية لا يزال ينبغي تحديدها، (5) ووقف اعتماد المشاريع الجديدة حتى تصبح هذه الآليات الجديدة للمتابعة والرصد عملية تطبق على أرض الواقع، إلا في حالة استثنائية مبررة قانونا؛

18. وتقرح على مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط دعم هذه الجهود المبدولة لمراقبة مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط من قبل هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، والمفوضية الأوروبية والأمانة عن طريق تعيين مقررين، لكل مشروع أو لكل مجال تدخل، منبثقين من كل لجنة من لجان الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛

19. وتقرح على الأمانة تفعيل العديد من الشراكات والاتفاقيات التي وقعها الاتحاد من أجل المتوسط من أجل خلق التآزر بين الفاعلين والمنظمات النشطة في المنطقة (مثل المنظمات التي تمثل الهيئات الإقليمية والمحلية والسلطات المسؤولة عن إدارة برامج التعاون العابرة للحدود) من أجل ضمان تنسيق أفضل للجهود والموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع ميدانيا؛

20. وترى أن استثمار المزيد من الجهد والموارد في تسهيل التكامل الإقليمي ودون الإقليمي بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أمر حاسم وحيوي لتحقيق الاستقرار في المنطقة وإحداث تطور حقيقي في التعاون الإقليمي فيما بين دول الجنوب ولا سيما تعزيز العلاقات بين جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط؛

21. وتدعو الأمانة بالتالي إلى أن تقوم مع المفوضية الأوروبية، ولجنة الأقاليم، والجمعية الإقليمية والمحلية الأورو-متوسطية (ARLEM)، وبمشاركة اللجان المختصة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بمناقشة الفرص المتاحة لنشر البرامج وسبل التعاون الإقليمي في الاتحاد الأوروبي لصالح دول الشراكة المتوسطية، كما اقترحت اللجنة في رسالتها بشأن إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية؛

22. وتقول بأنه يبدو سابقا لأوانه دعم مقترحات خارطة الطريق ("خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط") التي تهدف إلى (1) إعطاء المشاريع الموافق عليها من قبل الاتحاد من أجل المتوسط امتياز الحصول على التمويل من ميزانية الاتحاد الأوروبي، (2) وإنشاء آلية تجمع مساهمات مختلف المساهمين لتمويل المشاريع المعتمدة، قبل أن يتم تدقيق هذه المشاريع، وقبل أن تصبح المتابعة الفعلية قائمة، وقبل مراجعة الحافظة التي ينبغي أن تنبثق عن هذه المشاريع؛

23. وتطلب من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط وهيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) والمفوضية الأوروبية والأمانة والمكتب واللجان وجميع أعضاء الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التمعن في هذه المقترحات وتدعوهم جميعا إلى الرد عليها خلال الاجتماع المقبل لهذه اللجنة.

تقرير الأنشطة في 2015 / 2016

عقدت لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان لقاء بتاريخ 29 فبراير/ شباط 2016 في بروكسل بخصوص النقاط التالية:

(1) الفريق العامل "فلسطين":

بناء على التوصية التي وافقت عليها الجلسة العامة بلشبونة في مايو/ أذار 2015، فقد مكن هذا الاجتماع اللجنة من الموافقة على انتداب الفريق العامل "فلسطين". بناء على دعوة لإبداء الاهتمام صادرة عن أعضاء اللجنة، يجري حالياً تشكيل هذا الفريق العامل.

(2) الاتحاد من أجل المتوسط:

وبعد تبادل وجهات النظر مع السيدة دلفين بوريون، نائب الأمين العام للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، اختارت اللجنة تكريس توصيتها لعام 2016 لتقييم حصيلة الاتحاد من أجل المتوسط وأفاقه.

(3) سوريا:

وقد تم تخصيص تدخل السيد مايكل دوهرتي (المفوضية الأوروبية، المديرية العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع 'DG NEAR') لمناقشة تأثير الأزمة السورية على الشعب السوري وتدخل المفوضية الأوروبية على أرض الواقع.